

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٣٦٣

الأربعاء ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيدة أوغو (نيجيريا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف
أوغندا السيدة كافيرو
البرازيل السيد موريتي
البوسنة والهرسك السيدة مارينتشتش
تركيا السيد ديزدار
الصين السيد تسانغ تشانغويي
غابون السيدة نتيام - إهيا
فرنسا السيد كاسيانيد
لبنان السيد خشاب
المكسيك السيدة بوسادا أوتيرو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة سكوت
النمسا السيدة كوديل
الولايات المتحدة الأمريكية السيد غرانت
اليابان السيد أريما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

القدس والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة وزيادة الاستيطان فيها وفي الجولان السوري المحتل وفرض الحصار على غزة والهجوم على سفن قافلة الحرية واغتيال نشطاء السلام الدوليين على متنها، وذلك في تحد سافر للمجتمع الدولي وانتهاك فاضح للقوانين الدولية ولأبسط القيم والمبادئ الإنسانية والحضارية.

وتتصادف هذه الجلسة مع مرور ستة أعوام على صدور فتوى محكمة العدل الدولية، وهي الفتوى التي أكدت فيها المحكمة على عدم شرعية جدار الفصل، كما تتصادف هذه الجلسة مع مرور عقود طويلة ثقيلة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وهذا الاحتلال هو جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، كما تعرفون وهو بطبيعته احتلال استغزالي ظالم، انتهكت إسرائيل خلاله كل القوانين والقرارات الدولية، ومارست جميع جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، من قتل للأطفال والنساء واستباحة لأماكن العبادة وممارسة لسياسة العقاب الجماعي وإغلاق للمعابر واعتقال لآلاف المدنيين والمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين ديمقراطياً، احتلال عنصري توسعي ترافق بتكثيف استيطاني سرطاني معلن ورسمي في جميع الأراضي العربية، خاصة في القدس المحتلة، بطريقة تستهدف وجود هذه المدينة وهويتها الإسلامية والمسيحية، استيطان التهم نحو ٤٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية استناداً إلى تقارير منظمة "بتسليم" الإسرائيلية، في استهتار صارخ بالقانون الدولي. ونذكر بأن إسرائيل مستمرة في هذه السياسة حتى هذه اللحظة حيث أعلنت قبل أيام فقط، وبعد لقاء الرئيس أوباما برئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو مباشرة، بناء ٣٢ وحدة استيطانية في القدس الشرقية.

لقد عملت سوريا والدول العربية على تحقيق السلام من خلال اعتمادها لمبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، بكل ما يعنيه السلام من عودة الحقوق العربية كاملة، بما فيها

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي إكوادور وأيسلندا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل ممثلاً للبلدين المذكورين آنفاً المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز أعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سوريا): يسعدني أن أحاطب هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن وهي برئاستكم وأنتم تمثلون دولة صديقة لبلادي. وأود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الهامة لنا ولكم هذا الصباح.

ويعرب وفد بلادي عن جزيل شكره لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العلنية، والتي تأتي في ظل ظروف بالغة الخطورة تمر بها منطقة الشرق الأوسط، ظروف تتراجع فيها فرص الاستقرار والسلام على حساب تصاعد فرص التهديد والحرب والعدوان، كل ذلك بسبب سباق إسرائيل غير المسبوق مع الزمن لتقويض كل ما تبقى من آمال معلقة على استئناف عملية السلام ولتهويد مدينة

وأود أن أذكر السادة أعضاء المجلس بأن السيد جون غينج، مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، قد صرح اليوم بأن كل الادعاءات الإسرائيلية حول السماح بتخفيف الحصار وإدخال بعض السلع الغذائية إلى غزة غير صحيحة. هذا الكلام قاله السيد جون غينج مدير عمليات الأونروا في غزة.

ونذكر هنا بأن الجمعية العامة كانت قد صادقت على توصيات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، والذي تضمن أدلة دامغة على انتهاكات إسرائيل الخطيرة لميثاق حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال عدوانها على غزة والتي ترقى إلى مرتبة جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية، كما طالبت جميع أجهزة الأمم المتحدة بتنفيذ هذه التوصيات. ومن هنا فإن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين ومعاقبتهم على الجرائم التي ارتكبوها في غزة تحقيقاً للعدالة ومنعاً للإفلات من العقاب. كما أن مجلس الأمن مطالب بالرفع الفوري للحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة وفتح جميع المعابر، وإعادة إعمار غزة التي دمرها العدوان الإسرائيلي.

وبعد مرور ٤٣ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي الجائر للجولان السوري، ورغم قرارات الشرعية الدولية، ومن بينها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) ومطالبة معظم دول العالم بإنهاء هذا الاحتلال وشجبها للممارسات الإسرائيلية القمعية والانتهاكات الصارخة لكل المواثيق. على الرغم من كل هذا وذلك، فإن إسرائيل ما زالت ترفض الاستجابة لكل هذه النداءات والقرارات الدولية. لا بل إن إسرائيل بعد احتلالها للجولان - قامت بإعلان ضمها للجولان السوري المحتل وفي انتهاك واضح لكل مبادئ وأحكام القانون الدولي والالتزامات بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. وقد أقدمت

انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. إلا أن العبث الإسرائيلي كان في غاية الوضوح، فلم تكف إسرائيل بارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، بل امتدت آثارها لتطال ناشطين إنسانيين من مختلف الجنسيات حاولوا إيصال مساعدات إنسانية إلى غزة على متن أسطول الحرية، حيث قابلتهم إسرائيل باعتداء إرهابي أدى إلى مقتل تسعة أشخاص مدنيين لا ذنب لهم سوى محاولة إيصال مساعدات إنسانية إلى شعب محاصر فشلت جميع المطالبات والقرارات والبيانات الدولية في تخفيف معاناته. ولقد أوضحت إسرائيل بعدوانها هذا ردها الحقيقي على طروحات السلام في الشرق الأوسط، وهو الرد الذي ما فتئنا نذكر العالم به على مدى عقود من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها. كما أن إسرائيل هنا لا تنتكر لشرعية القانون الدولي، وهي إرث الحضارات الإنسانية فحسب، وإنما تنتكر حتى لعلاقتها الثنائية مع دول مهمة في المنطقة وخارجها بشكل يهدد استقرار المنطقة ويخرج أقرب حلفاء إسرائيل.

لقد اعتمد هذا المجلس الموقر، منذ ما يقارب الشهرين، بياناً رئاسياً (S/PRST/2010/9) طالب فيه بإجراء تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتمشى مع المعايير الدولية. كما طالب، من بين جملة أمور، بالإفراج الفوري عن السفن وإيصال المساعدات الإنسانية من القافلة إلى وجهتها في غزة المحاصرة. إن مجلس الأمن مطالب، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بعدم الاكتفاء بشجب وإدانة تلك الممارسات، بل ينبغي له ترجمة قراراته إلى خطوات ملموسة تتناسب مع فظاعة ما تقوم به إسرائيل، وأن لا يكون مصيره مشابهاً للقرارات التي اعتمدها المجلس والمتعلقة بإسرائيل والتي ظلت بمثابة حبر على ورق.

حكومتها ومثلوها من رغبة في التوصل إليه ليس إلا مناورات وألاعيب سياسية، وأنه لا يوجد شريك إسرائيلي حقيقي في السلام.

إن الحقيقة الواضحة كل الوضوح كما قال السيد الرئيس، بشار الأسد، هي أن السلام لم يكن الهاجس الأساسي للحكومات الإسرائيلية، بل إن هاجس هذه الحكومات هو الأمن بالمعنى الضيق أمنهم هم الذي لا يتحقق في رؤيتهم إلا على حساب أمننا نحن وحقوقنا نحن. ومن غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام رغم أننا أعلنناها مراراً وتكراراً وعبرنا عنها في مختلف المناسبات وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. على الإسرائيليين أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبروا بالأفعال عن استعدادهم للسلام العادل والشامل وأن يعملوا على إقناعنا نحن العرب بذلك. فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا ويشردون الملايين من أهلنا وليس العكس. هم الذين يقومون بكل تلك الأفعال ومن ثم يطلبون الحماية والضمان ويضعونها كقناع زائف بهدف الابتزاز والحصول على المزيد من التنازلات.

لقد تحدثت ممثلة إسرائيل عن ادعاءات بشأن تهريب السلاح إلى المقاومة اللبنانية وهي تتناسى أن إسرائيل قد ذكرت مئات المرات في تقارير الأمم المتحدة - تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتقارير المبعوث الخاص للأمين العام إلى لبنان. وقد ذكروا جميعاً مئات المرات أن إسرائيل هي التي تنتهك القرار ١٧٠١ وتنتهك سيادة لبنان على مدار الساعة.

وتناست ممثلة إسرائيل أن إسرائيل هي أكثر الأطراف اتخاماً بالسلاح في العالم، السلاح التقليدي

إسرائيل منذ احتلالها للجولان العربي السوري على استخدام مختلف الأساليب البائسة لسلخ الأرض وطمس هوية سكانها وانتمائهم، وطردهم بالقوة من أرضهم ومدنهم وقراهم، وسخرت جميع إمكاناتها لزرع المستعمرات وجلب شتات المستوطنين الغرباء إليها على حساب حرمان أبناء الجولان السوري المحتل من جميع حرياتهم وحقوقهم الأساسية والإنسانية وزجهم في السجون والمعتقلات. وإضافة إلى ذلك، فقد أدت المناورات الإسرائيلية العسكرية الأخيرة في الجولان المحتل إلى تدمير حوالي ٥٠٠٠ دونم من أراضيه الزراعية الخصبة. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باقتحام منزل أحد المواطنين السوريين في بلدة مجدل شمس بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد حاول أهالي البلدة التصدي لها، مما أدى إلى إصابة خمسة وعشرين مواطناً بينهم أطفال ونساء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع وتعرضهم للرصاصة المطاطية الذي أطلقه جنود الاحتلال، وهي حادثة ذكرها السيد باسكو هذا الصباح في إحاطته الإعلامية.

لقد وجّه وزير خارجية بلادي إليكم وإلى الأمين العام رسالة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أشار فيها إلى الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل مؤخراً في الجولان المحتل، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بالتخطيط لتهدويد المزيد من الأراضي السورية في الجولان السوري المحتل والسيطرة عليها بخطوات تحمل رسالة استفزازية إلى سوريا والدول الساعية لتحقيق السلام وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. في تحدٍ سافر جديد لإرادة المجتمع الدولي، اعتمد الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٩ تموز/يوليه أي قبل أيام في قراءة أولية قراراً بإجراء استفتاء عام يقضي بأن أي اتفاق يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية المحتلة والجولان السوري المحتل يجب أن يحظى بتأييد ٨٠ في المائة من الإسرائيليين. إن هذا القرار هو تأكيد على أن إسرائيل تتحدى العالم بأسره في رفضها للسلام وعلى أن ما تطرحه

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب. وأهنتكم أيضا على قيادتكم القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر. ولا شك في أن مناقشة اليوم فرصة طيبة مرة أخرى لإبراز أهمية إيجاد حل للحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

تجري المناقشة اليوم إزاء خلفية الحوادث المساوية التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، عندما هاجمت قوات إسرائيلية أسطولاً للمعونة الإنسانية كان متوجها إلى غزة، مظهرة ازدراءها للقانون الدولي ومستحقة بالتالي الإدانة بأشد العبارات الممكنة. ويتضح أن الهجوم العسكري الإسرائيلي على أسطول المساعدات له تأثير سلبي على البحث عن حل دائم للتحديات التي تجابه المنطقة، وللنتائج الناجمة عن استمرار الحصار غير القانوني لقطاع غزة.

وكرر فعل على هذا الحادث، استدعينا سفيرنا لدى إسرائيل للتشاور، واستدعينا أيضا السفير الإسرائيلي لدى جنوب أفريقيا لتسجيل أشد الاحتجاج من حكومة جنوب أفريقيا على قيام الحكومة الإسرائيلية بشن الهجوم على الأسطول. لذا، تدعو حكومة جنوب أفريقيا إلى رفع حصار غزة فورا. فهذا الحصار، الذي جلب إلى الناس العاديين في غزة مشقات تفوق الوصف، أخضع الفلسطينيين لظروف لا تليق بالبشر، وهو مُنافٍ للضمير وغير قابل للبقاء. وإذ تلاحظ جنوب أفريقيا خطوات إسرائيل الأخيرة

والنووي وأن دولا معينة قد تعهدت منذ عام ١٩٥٠ بتحقيق تفوق إسرائيل العسكري على جيرانها العرب مجتمعين. وتناست أيضا أن إسرائيل تستخدم ترسانتها العسكرية تلك لإبقاء احتلالها لأراضيها وللاستمرار في ارتكاب أعمالها العدوانية وممارسة القرصنة ضد نشطاء سفن السلام. لا بل إن إسرائيل ترسل غواصات قادرة على حمل أسلحة نووية إلى البحر الأحمر وبحر العرب وتصدر تهديدات بالحرب على مدار الساعة وتنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة دفعة واحدة كل يوم. إن إسرائيل معروفة بأنها أكثر الدول استيرادا للسلاح في العالم وأنها الدولة الرابعة في تصدير السلاح في الوقت ذاته في العالم.

إن مشكلة ممثلي إسرائيل وصناع قرارها السياسي تكمن في أنهم لم يفهموا بعد أن الاحتلال هو أسوأ جرائم العدوان وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩). لم يفهموا بعد أنهم قد أهلكوا هذه المنظمة الدولية لساعات طوال وسنين طوال في اجتماعات تتعلق بكيفية إنهاء احتلالهم لأراضيها المحتلة.

وقد يكون الحل هو أن يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بتنظيم اجتماع أو دورة تعليمية خاصة لممثلي إسرائيل وصناع قرارهم لإفهامهم تعريف العدوان وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وقد يكون من المناسب أن يكون المحاضرون في تلك الاجتماعات والدورات مقرري الأمم المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان ورؤساء فرق التفتيش وتقصي الحقائق والتحقيق التي شكلت منذ عام ١٩٤٨ للتحقيق في جرائم إسرائيل المتكررة. ولا بأس في استحضار روح الكونت برنادوت ليكون حاضرا في هذه الدورة.

إسرائيل ستبني الثقة اللازمة للانتقال بالمفاوضات إلى حل دائم.

ويلاحظ وفد بلادي بقلق، أنه على الرغم من سياسة الانضباط لدى إسرائيل، فإن بناء المستوطنات يتواصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية. لذا، فإننا نؤكد دعوتنا إسرائيل إلى أن توقف فوراً بناء وتوسيع المستوطنات، والهدم المتواصل لمنازل الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، باعتبارها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامات إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق.

ويبقى وفد بلادي مقتنعاً بأن الحل الوحيد، القابل للبقاء، للتحديات التي تواجه المنطقة هو حل سياسي يستند إلى إقامة دولة دائمة لفلسطين، تتعايش بسلام مع إسرائيل، جنباً إلى جنب، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمتها، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلادي أن المحادثات غير المباشرة بين الطرفين ينبغي أن تُفضي إلى مفاوضات ذات مصداقية، بهدف إيجاد حل دائم لجميع مسائل الوضع النهائي. والبحث عن حل دائم سيتطلب عملاً واضحاً من جانب جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل بصفتها المحتلة، للمضي بالعملية قدماً، ولتحقيق سلام وأمن دائمين في المنطقة. والأعمال الإسرائيلية الجارية لا تسهم في بناء الثقة، بل إنها، على نقيض ذلك، أسهمت في المزيد من إحباط المساعي لبلوغ مفاوضات مجدية.

نحو تحول في السياسة بشأن غزة، فإنه يدعم دعماً مطلقاً دعوة الأمين العام إلى إنهاء الحصار، بحيث يمكن تدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص عبر المعابر البرية العاملة. فاستمرار هذا الحصار يحرم الفلسطينيين العاديين من حقوقهم في التجارة والتنقل عبر الحدود، ويحد من مدى قدرتهم على ممارسة حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، ويسبب لهم معاناة لا يمكن وصفها ويشكل عقوبة جماعية لمديني غزة. كما أن هذا الحصار غير القانوني لغزة يسهم جدياً في تفويض قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء اقتصادياً.

وقد ذكر وفد بلادي دائماً أنه لا يمكن تحقيق حل طويل الأجل للتحديات التي تواجه المنطقة إلا من خلال المفاوضات. ولكي يحدث ذلك، من الأساسي تهيئة أحوال من الثقة والسلام المتبادلين. وتلاحظ جنوب أفريقيا أن اللجنة الداخلية التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في العدوان الإسرائيلي قد أنجزت تحقيقاتها. وعلى الرغم من اعتراف اللجنة بأن العسكرية الإسرائيلية قد ارتكبت أخطاءً، فإنها لم توص بأي إجراء. لكن جنوب أفريقيا تؤكد دعوتها إلى أنه ينبغي لأي تحقيق أن يكون تحقيقاً فورياً ونزيهاً ومقنعاً وشفافاً ومنسجماً مع توصيات الأمم المتحدة، وبما أن لهذا العمل عواقب دولية، ينبغي أن يقوم به محققون دوليون مستقلون. لذا، تدعم جنوب أفريقيا بقوة اقتراح الأمين العام بإجراء تحقيق دولي يشارك فيه فريق مستقل ويضم ممثلين من إسرائيل وتركيا للتحقيق في هذا الحادث.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي أن تمر بدون عقاب، لأن ذلك لن يشكل سوى ترخيص بالمزيد من أفعال الإفلات من العقاب من جانب إسرائيل. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يضمن أن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي. ونرى أن هذه الأعمال من جانب

لإيجاد البيئة الكفيلة بإطلاق مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وصولاً إلى تجسيد حل الدولتين من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع دولة إسرائيل وسائر دول المنطقة.

ونحن في الأردن نساند هذه الجهود، ونطالب إسرائيل بأن تتجاوب معها، لكي تستأنف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن، وبحيث تنطلق من حيث توقفت سابقاً، وتعالج كل قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس واللاجئون والأمن والحدود. ولا بد أن تكون هذه المفاوضات محددة بسقف زمني واضح، وخاضعة لمعايير صارمة، للثبوت من أداء الالتزامات، وأن تُظهر الأطراف كافة جدتها فيها، من خلال إقران الأقوال بالأفعال، حول الالتزام بالسلام. وهذا يقتضي، حكماً، وقف كل الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الضفة الغربية المحتلة، وفي القلب منها القدس الشرقية، بما فيها أعمال التهجير القسري والترحيل ومصادرة الأراضي والممتلكات، وسياسات هدم منازل الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين وطردهم منها، وكذلك وقف كل أشكال الحفريات والأنفاق تحت الأماكن الإسلامية والمسيحية وحولها. ومن نافلة القول إن هذه الإجراءات، علاوة على عدم قانونيتها وانعدام شرعيتها، تنتهك قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتشكل إخلالاً صارخاً من قبل إسرائيل بالواجبات المترتبة عليها، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، وتتجاهل العشرات من قرارات هذا المجلس الموقر، والمئات من قرارات الجمعية العامة لمنظمتنا هذه. كما أنها تضع عقبة كأداء في طريق الجهود الأمريكية والدولية.

إن الحل القائم على وجود دولتين هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع العربي -

وينتاب وفد بلادي قلق عميق حيال انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان، وهو يدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما يحث وفد بلادي إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) في ما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية. ولا يمكن تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة إلا من خلال تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط، تعالج المسارين السوري واللبناني كليهما.

وختاماً، تعتقد جنوب أفريقيا، بصفتها نتاجاً لتضامن المجتمع الدولي، أن هذا المجتمع مدين للشعب الفلسطيني بإنقاذه من الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. ويبقى حل هذه المشكلة محلياً وعالمياً مسألة إرادة سياسية. إنه يتطلب اتخاذ قرارات صعبة وتنفيذها، ولا سيما من جانب مجلس الأمن. وإذا أراد مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، فيجب على أعضائه أن يستعدوا لاتخاذ تلك القرارات الصعبة، وأهم من ذلك، أن ينفذوها. فلم يعد من الممكن العمل كالمعتاد، بينما يُنكر على الفلسطينيين، جيلاً بعد جيل، السلام والاستقرار والحرية واحترام كرامتهم الإنسانية. بل يجب على هذه الهيئة أن تنفذ التزاماتها بموجب الميثاق بشأن صون السلم والأمن الدوليين، وأن تتعامل مع هذه المسألة بحزم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الشوابكه (الأردن): السيدة الرئيسة، والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن، يجتمع مجلسكم مرة أخرى لبحث النزاع في الشرق الأوسط، واستمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية في الجولان السوري وجنوب لبنان. ويأتي اجتماع المجلس هذا في وقت تتكثف فيه الجهود الأمريكية، مدعومة بجهود دولي كبير،

من هنا، نؤكد ونشدد على أهمية شمولية الحل وعلى أهمية العمل من أجل استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن على المسارين السوري واللبناني أيضا من حيث توقفت في السابق، وذلك في إطار يرتكز على مرجعيات عملية السلام المعتمدة ومبادرة السلام العربية.

سمحوا لي اليوم، أن أعيد تأكيد بلادي على حسامة وخطورة الأبعاد والآثار المترتبة على انعدام السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وعندما يقول دائما صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبد الله الثاني بن الحسين، المعظم، عن مركزية القضية الفلسطينية، ويؤكد جلالته على أولويتها وأسبقيتها في المعالجة على باقي القضايا في المنطقة، فإننا نطلق من اقتناع تام مفاده أن تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل هو المدخل الوحيد الذي سيمكننا من التصدي بفعالية واقتدار للمشاكل والتحديات الأخرى التي تواجهها المنطقة، بما فيها مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ومظاهر العصبية والتطرف والإرهاب والعنف.

ونظرا للدور التاريخي والمستمر الذي يضطلع به جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، المعظم والأردن في رعاية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، فإني أضع مجلسكم في صورة خطورة الإجراءات الإسرائيلية في القدس وهي إجراءات تهدف إلى خلق حقائق جديدة على الأرض تتمثل في هدم الآثار الدينية فيها، وبشكل خاص الأماكن الإسلامية والمسيحية، مما يعد انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي الذي يوجب على سلطة الاحتلال المحافظة على الأماكن الدينية والتاريخية والثقافية، وعدم التعرض لها أو هدمها. ولا يغيب عن بال مجلسكم، أن استمرار إسرائيل في هذه الإجراءات يمس مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين ليس في المنطقة فحسب، بل في جميع أرجاء العالم. فهذا التهديد الحقيقي للأمن والسلم الدوليين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة.

الإسرائيلي. وقد بات تجسيد السلام الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للمرجعيات الدولية المعتمدة في هذا الشأن ومبادرة السلام العربية، مصلحة حيوية للعالم بأسره، وليس لدول وشعوب منطقتنا فحسب. ويحظى هذا الحل بإجماع دولي.

إن مبادرة السلام العربية التي اعتمدها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ قد أعيد التأكيد عليها في كل مؤتمرات القمة العربية اللاحقة، وآخرها قمة سيرت التي عقدت في شهر آذار/مارس الماضي، وتبنتها منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري، كل ذلك يدل على عمق الالتزام العربي والإسلامي للسلام المتوازن والشامل والدائم والعاقل. ومن دواعي الأسف، أن هذه المبادرة الهامة لم تلق رد فعل وقبولًا يتناسبان مع أهميتها لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

آن الأوان، لتستجيب إسرائيل لهذه المبادرة المتوازنة والهامة والملتزمة التي تمثل معادلة رابحة لكل الأطراف، إذ أن قبول إسرائيل لها يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة في نفس العام، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ويكفل أيضا إيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وهذه المبادرة تضمن لإسرائيل اتفاقيات سلام مع جميع الدول العربية وإقامة علاقات طبيعية مع ٣٥ دولة إسلامية أخرى. إن قبول إسرائيل أيضا للمبادرة وتنفيذها ينهي الصراع العربي - الإسرائيلي ويضمن أمن جميع دول وشعوب المنطقة، بما فيها إسرائيل. وهذا يفضي إلى إدماج إسرائيل في المنطقة بدلا من لجوئها إلى عقلية القلعة التي لا تفضي إلى الأمن والاستقرار والسلام، ولا إلى حسن الحوار والتعاون.

حتى اليوم. ومن سوء الطالع أن محنة الشعب الفلسطيني لا تزال مستمرة في الأراضي المحتلة التي ما برح يستبد بها الصراع والعنف.

فها نحن الآن في العقد السابع من فشلنا الجماعي في إنفاذ السلم في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، فلإن أدعو إلى العمل الجماعي لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في الأجل الطويل، تسوية لا بد من أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء. ويمكننا تحديد أولويات هذه الإجراءات في مجالين.

أولاً، يجب أن ندعو إسرائيل بصورة قاطعة إلى وضع حد لما تعتبره الأغلبية هنا سياسة قمعية تنفذها قوات الاحتلال - وهي قمعية لأن تلك القوات حولت الأرض الفلسطينية إلى متاهة، وإلى عدد كبير من نقاط التفتيش وحواجز الطرق، وحصار عسكري وجدران عازلة. وقد بدأت تظهر وكأنها لغز كلمات متقاطعة في جريدة التايمز.

إن بيان المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قد وصف الجانب الهام التالي، وهو الحصار على غزة، بأنه "لا يمكن تحمله، ولا يمكن قبوله ولا يخدم مصلحة أي طرف من الأطراف المعنية". وتلك نقطة رئيسية. فنحن نفكر من كلا الجانبين. وللأسف، يمكن تصنيف التدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً لتخفيف حصار غزة بأنها جاءت متأخرة جداً وأقل بكثير مما ينبغي لكي تكون مفيدة. إن العالم الخارجي وشعوب العالم المحبة للسلام ترى بأنها غير مقبولة.

إن الوضع في القدس المحتلة لا يختلف كثيراً. فجدران العزل غير الشرعية، والمستوطنات وحواجز التفتيش، حتى هنا، تعرقل سلامة ووحدة المدينة القديمة قدم الدهر - ولعلي أضيف، المدينة حيث دعا السلاطين الأتراك المسلمون، الذين عملوا بالنيابة عن العالم الإسلامي، أبناء أمة اليهود في المنفى

إن ما حققته الحكومة الفلسطينية من منجزات أمنية واقتصادية ملموسة في الأراضي الفلسطينية يتعرض للتهديد بسبب استمرار إسرائيل في سياسة العزل والحواجز والجدران والإغلاق. من هنا، لا بد لهذه السياسة وتلك الممارسات من أن تتوقف، كما لا بد من إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة فوراً، ويجب على إسرائيل، إلى أن يزول حصارها بالكامل وبسرعة، وفقاً لالتزاماتها القانونية واستناداً أيضاً للقيم الإنسانية العليا أن تتعامل بإيجابية مع المساعي الدولية لمد يد العون والمساعدة لقطاع غزة. وما الاعتداء الإسرائيلي على قافلة سفن أسطول الحرية، إلا دليل على تعامل إسرائيل المدان والتمييز مع قيم الإغاثة الإنسانية، وهي قيم تتميز بها وتتوحد فيها البشرية على اختلاف الديانات والأعراق والحضارات والثقافات. ونطالب بضممان عدم تكرار هذه الاعتداءات المدانة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الأردن

على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكرك، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة جداً. أود أن أشكر لين باسكو على بعد نظره القيم، ولكن لسوء الطالع ما كنا نتوق إلى سماعه - شيء جديد نتناوله - لم نجد.

أود في البداية أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما صديقي، السفير المصري، باسم حركة عدم الانحياز والسفير السوري باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال قدمه قدم الأمم المتحدة. فقد تمت مناقشتها في مجلس الأمن لسنوات عديدة، وقد اعتمدنا قرارات وبيانات رئاسية لا تعد ولا تحصى تطالب بإيجاد تسوية. وما برحت هذه التسوية تراوغنا

بجد ذاته ما زال يلقي بظلاله على أي عملية سلام ذات مغزى.

إن محنة الشعب الفلسطيني يجب أن تنتهي. ولا يمكن للعالم أن يظل متفرجا على ويلات. وقد لاحظ الكثيرون من خبراء المنطقة أن دائرة مؤيدي السلام في أوساط السكان الفلسطينيين آخذة بالتقلص المستمر. ويشار إلى تزايد عدد الفلسطينيين الذين لا يجدون مبررا للسعي إلى سلام غير متكافئ مع شريك غير متساو.

إن السياسات الإسرائيلية الحالية لفرض الحصار وعمليات الفصل ونقاط التفتيش من شأنها أن تؤدي إلى سجن جميع السكان الفلسطينيين حينما يرى ذلك ضروريا. وهذا الوضع يستمر بقتل عملية السلام حيث أنه لا يمكن تحقيق السلام بين السجان والسجين. ويجب أن تعتنم إسرائيل الفرصة العابرة لتحقيق السلام وأن تحول الأحداث غير المباشرة الجارية حاليا إلى مفاوضات مباشرة وذات معنى بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن القلق حيال عدم إجراء تحقيق مستقل وموثوق به في العدوان على أسطول الحرية الذي وقع في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط. لقد ذهب هؤلاء في مهمة نبيلة، وبصرف النظر عن كل ما قيل، كان من الممكن مرافقة ذلك الأسطول إلى منطقة لتفريغ حمولته بطريقة سلمية والتخلي عن كل السلع التي حملت على متنه. ولا يساورنا شك حول الطابع الإنساني للقافلة، وأما إثارة الشكوك حول مقاصدها النبيلة فهو من قبيل التضليل.

إنني أؤمن بأن الشعب التركي، الذي طاله الضرر الأكبر، كان صديقا لإسرائيل في العالم الإسلامي وعمل حثيثا لفتح هذا الطريق المسدود والصعب. ولكن أن يتعرض الشعب التركي لهذه المعاناة نتيجة لذلك، فإنني أرى أن أقل

الإسباني، الذين كانوا في ضائقة صعبة، إلى العودة وشغل مقعد لهم في مجلس القدس لكي يتمكنوا من المشاركة في شؤون القدس. غير أن ذلك أمر يقع خارج اختصاص الأقلية المسلمة في تلك المدينة في الماضي القريب وحاليا.

والأولوية الثانية هي ضرورة وضع حد لاستمرار الأنشطة الاستيطانية. فهي لا تعتبر مناقضة للقانون الدولي فحسب، بل أيضا تشكل خروجاً على التعهدات التي قطعتها إسرائيل بين الحين والآخر بشأن المسألة. وهذه الأنشطة الاستيطانية، يرى الكثيرون في المجتمع الدولي بأنها سبيل ووسيلة للقيام بعمل استفزازي كبير. وقد كان للأنشطة الاستيطانية في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات، وأشد ما يثير القلق هو اتجاهها حول القدس الشرقية، حيث يجري تغيير وضع أماكن الصلاة، والمساجد والكنائس والمقابر للشعب الفلسطيني، التي يمتد تاريخها قرونا، باسم الحفريات وتهيئة أماكن جديدة لبناء المساكن.

وأود أن أقول باعتزاز هنا، إنه عندما غادر اليهودي الأخير بلدي كراتشي، في باكستان، وباع الكنيس لبني مجمعا سكنيا، اجتمع الكثيرون منا للوقوف ضد هدم المقبرة اليهودية في كراتشي وكفالة ألا يجري تديسها أبدا. ولم يطلب منا أحد أن نفعل ذلك، ولكننا التزمنا بالقيام به.

وفي يوم الثلاثاء الماضي، دمرت إسرائيل ستة مباني فلسطينية على الأقل في القدس الشرقية. وهذا يعد عملا من أعمال العنف المستمرة بتشجيع من بعض غلاة المستوطنين الذين يواصلون ارتكاب العديد من أشكال الاعتداءات بدون رقابة أو مساءلة. إن الوقف المفروض ذاتيا على الأنشطة الاستيطانية الذي أعلن مؤخرا، ولم يتم التقييد به إطلاقا من جانب إسرائيل ذاتها، سينتهي في أيلول/سبتمبر. ولا يمكن القول بأنه يخدم قضية السلام في المنطقة. وتهديد المستوطنات

إلى هذه التسوية إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وذات السيادة والقابلة للبقاء استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمتها. وفي هذا الصدد، تدعو منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى المجتمع الدولي، بما ذلك مجلس الأمن، إلى تكييف الجهود للتعميل بعملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى مسؤوليته بموجب الميثاق.

وفي حين نجتمع لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط، بما فيها الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وحصارها الفلسطيني في قطاع غزة، تقوم إسرائيل باتخاذ إجراءات أخرى غير قانونية واستفزازية في مدينة القدس الشريف. وتشمل هذه الإجراءات القرار الإسرائيلي الأخير ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية المحتلة وهدم منازل الفلسطينيين في عدد من الأحياء لتغيير طابع المدينة ووضعها وتركيبها السكانية.

وإلى جانب أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الاستعمارية غير القانونية، وبناء جدار الفصل وهدم منازل الفلسطينيين، ألغت حقوق الإقامة للمقدسين الفلسطينيين، بما فيهم أربعة أعضاء منتخبون في المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك لترحيلهم من القدس. وفضلاً عن ذلك، تواصل إسرائيل أنشطتها غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك فرض القيود على حركة الأفراد والسلع من خلال العديد من نقاط التفتيش، والقيام بتوغلات عسكرية واعتقال الفلسطينيين بصورة غير مشروعة. وما فتى المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين يواصلون القيام باستفزازات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الآمنين. هذه الأعمال غير قانونية وتمييزية واستفزازية وتشكل انتهاكات

ما يمكن أن يقال إنه أمر مؤسف وليس لمصلحة أصدقاء يحاولون تقديم المساعدة.

إن الأمر بسيط تماماً: القوة لا تعرف حدوداً. وعادة، في ظل قانون الغاب، حينما يصبح الفيل طاغياً يصبح قاتلاً مطلقاً، ويطلق عليه حينذاك اسم الفيل المارق. ومهما كانت تسميته، فإن الغاية تبتعد عنه. إن الطبيعة منقسمة، فهي لا تستطيع أن توحد ما تملك من قوى السلام والوثام والتعاضد. ومن الأساسي أن نفهم أن القوة يجب ألا تصبح هدفاً بكل وسيلة ممكنة. وفي عالم متحضر يجب أن يتم التعبير عنها بطريقة مفيدة وغير هدامة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار التأكيد على دعم باكستان للسلام الدائم للعرب والإسرائيليين ولكل سكان المنطقة. ولدينا التزام راسخ بتحقيق قيام دولة فلسطين الموعودة، المستقلة وذات السيادة والقابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشريف، وتعيش بسلام مع جميع جيرانها. ويحدونا الأمل أن المجلس، على الرغم من سمعته، سيقربنا من هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد اصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. لقد أكدت مرة أخرى الدورة السابعة والثلاثون لمجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقودة في دوشانبي، طاجيكستان، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أن الحالة في الشرق الأوسط ستبقى متوترة ما دامت إسرائيل مستمرة في سياساتها وممارستها غير المشروعة وفي عرقلة جهود السلام، وإلى أن يتم تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لجميع جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ولن يتم التوصل

وفقا للمعايير الدولية، ويستند إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9) والقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في ٢ حزيران/يونيه.

ويساور منظمة المؤتمر الإسلامي بالغ القلق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان جوا وبراً، خرقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب التام من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر.

وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا موقف المجتمع الدولي بالتأكيد مجدداً على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني للجولان السوري المحتل أو مؤسساته الهيكلية، وكذلك التدابير الإسرائيلية لفرض قانونها وإدارتها هناك، لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني دولي. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بأن تلتزم إسرائيل التزاماً تاماً وفورياً بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وبإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

إنه من واجب المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وأن يتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وحاسمة لتنفيذ قرارات الشرعية

سافرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتصرف فوراً وبفعالية لإرغام إسرائيل على وقف أعمالها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في القدس الشرقية.

إن الحصار غير المشروع وغير الإنساني الذي تفرضه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة لأكثر من ثلاث سنوات يشكل عقاباً جماعياً للسكان الفلسطينيين المدنيين، وينتهك القانون الدولي ويرقى إلى جريمة ضد الإنسانية. فما زال أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة تحت الحصار يعانون من شح الغذاء والكهرباء والدواء ومواد البناء. ويتظنون اليوم الذي سيتخذ فيه المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لوضع حد لمأساتهم ومعاناتهم بإرغام إسرائيل على رفع الحصار فوراً وبشكل تام وفتح جميع معابر الحدود للسماح بحرية حركة الأفراد والسلع من وإلى قطاع غزة.

ورداً على الحصار الإسرائيلي الظالم، أبحر أسطول الحرية من الناشطين المدنيين إلى قطاع غزة لإيصال الإمدادات الإنسانية ولكسر الحصار. غير أن إسرائيل، ودونما اعتبار لحقوق الإنسان والأرواح البريئة، قامت بهجوم عسكري في المياه الدولية ضد القافلة الدولية السلمية، وقتلت وجرحت نشطاء السلام الدوليين العزل.

وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، إن الإصلاحات الهامشية للأزمة القائمة في قطاع غزة ليست كافية. لقد حان الوقت لوضع حد لمأساة أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني، ورفع الحصار وتمكين الناس من الحياة بكرامة. ومما لا شك فيه أن الهجوم العسكري على أسطول الحرية يتطلب إجراء تحقيق عاجل وتام وحيادي وشفاف ومستقل وذو مصداقية

وعندما صدر التقرير، جاء بالأمل في اتخاذ إجراء سريع من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها هذا المجلس، لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب الإسرائيلية. لكن حتى الآن لم يتحقق هذا الأمل. ولو قُدّم المجرمون إلى العدالة، لربما لم يكن ليحدث الهجوم الوحشي على القافلة الإنسانية. وإفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم الحرب والاحتلال والجرائم ضد الإنسانية، من العقاب هو في حد ذاته سبب لمزيد من الفظائع وحافز لها.

والمؤسف أن عدم اتخاذ إجراء من جانب أجهزة مسؤولة ذات صلة تابعة للأمم المتحدة في التصدي للسياسات والممارسات غير القانونية للنظام الإسرائيلي، أو عندما يكون رد فعلها ضعيفا، يشجع ذلك النظام الخطير على مواصلة ارتكاب جرائمه وأعماله الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ولا سيما النساء والأطفال. والدعم الواضح من بعض الدول للنظام الإسرائيلي هو أحد أشد الحقائق مرارة في عالمنا اليوم. ومن خلال عرقلة اتخاذ هذا المجلس أي عمل ضد السياسات والأعمال غير الإنسانية للنظام الإسرائيلي، واستعمال مختلف الأساليب لتقويض الجهود المبذولة في الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لإحضاعه للمساءلة، يتمتع هؤلاء المجرمون بالإفلات من العقاب بينما تفتقر قلوبهم إلى الرحمة، مما يشكل انتهاكا لما يُعترف به دوليا من حقوق الإنسان والقانون الدولي.

ورغم الإدانة الدولية القوية، يجري توسيع المستوطنات غير القانونية على نحو أسرع بكثير مما كان يحصل من قبل، ويسفر ذلك عن نتيجة ملموسة هي أن أرض الفلسطينيين آخذة في الانكماش والمنازل الفلسطينية تتعرض للهدم أكثر فأكثر، لتحل محلها مستوطنات غير قانونية. ويوم الاثنين هذا وحده، أقدم النظام الإسرائيلي، متحديا الدعوات العالمية إلى وقف هدم الملاجئ الفلسطينية، على تدمير الخيم التي يستعملها الفلسطينيون كمنازل لهم في شمال الضفة

الدولية ذات الصلة. يجب علينا أن نتصدى للتحديات التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط. إن المسألة قيد النقاش تتسم بأهمية بالغة، وتزداد أهمية هذه الجلسة في ضوء التطورات السلبية الأخيرة على صعيد المنطقة. وأبرزت تلك التطورات مرة أخرى الممارسات الدووية لحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير المصير وأن يعيش دون خوف من الاحتلال والمعاناة المأساوية الناتجة عن الحصار المستمر لغزة والضفة الغربية والهجوم الأخير على سفن أسطول الحرية المتجه إلى غزة.

ولقد وقع الهجوم على الأسطول وذكرياتنا ما زالت حية عن الجرائم والفظائع التي ارتكبتها النظام الإسرائيلي في هجومه الشامل على شعب غزة أثناء عملية الرصاص المصبوب، التي أدت إلى مقتل أو جرح الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء المحاصرين، بمن فيهم النساء والأطفال، وإلى استهداف البنية التحتية والمرافق المدنية استهدافا متعمدا ومنهجيا. ووفقا لمختلف المصادر الموثوقة، لم يتردد الجيش الإسرائيلي خلال تلك العملية في استعمال أسلحة ممنوعة ومحظورة دوليا ضد أهداف مدنية. ومنذ ذلك الحين، يواصل النظام الإسرائيلي تحدي إرادة المجتمع الدولي، بينما سببت سياسته غير الإنسانية في مواصلة الحصار ضد الفلسطينيين أزمة إنسانية لا مثيل لها في غزة.

إن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) كان خطوة هامة إلى الأمام صوب التصدي لانتهاكات النظام الإسرائيلي في غزة.

بعض البلدان، أمور تشكل تهديدا خطيرا فريدا من نوعه للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويصر النظام الإسرائيلي في المضي بسياساته العدوانية والتوسعية حيال لبنان عن طريق انتهاكه المتواصل له برأً وبحراً وجواً، ورفض الانسحاب من الأرض اللبنانية المحتلة في شبعاً وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية العجر. وهو يواصل أيضاً احتلاله للجولان السوري المحتل. فينبغي لذلك النظام أن ينسحب فوراً وبالكامل من هذه الأراضي المحتلة، تمشياً مع أصل المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر حتمي لتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط وخارجه. ونحن نرى أنه ليس ممكناً إحلال السلام الدائم في فلسطين والمنطقة إلا من خلال أعمال العدالة وإنهاء التمييز والاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة. وإننا نحتاج اليوم إلى العمل الجماعي للدلالة على دعمنا جميعاً لقضية فلسطين، وللمساعدة إلى مسانعة المحرومين من حقوقهم. ولنأمل أن ينتهي القمع والاحتلال، وأن تسود العدالة والحرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أورد على ممثلة النظام الإسرائيلي بشأن ما قالت عن بلدي. أود أن أسجل مرة أخرى أن وفدي يرفض المزاعم والأقويل التشويهية التي لا أساس لها من الصحة والتي تكرر ذكرها مراراً في هذه القاعة وأصبحت ممارسة يمارسها النظام الإسرائيلي لصرف انتباه المجتمع الدولي عن ترسانته النووية وسياساته الإجرامية وفضاعاته المقيتة في المنطقة، بما في ذلك جرائمه الشنيعة التي ارتكبها مؤخراً في حق الشعب الفلسطيني في غزة، وحق الناس المحبين للسلام في المياه الدولية قرب غزة.

الغربية. ودخل الجنود الإسرائيليون قرية الفارسية وأمروا سكانها بالخروج منها قبل هدم المنازل. ودمرت قوات الاحتلال أيضاً تسعة مبان زراعية بحجة أنها بُنيت بسدون تراخيص. وجاء استئناف أعمال الهدم فيما يدعو المجتمع الدولي بقوة إلى إنهاء عمليات الهدم الإسرائيلية، واصفاً إياها بالعمليات غير القانونية وفقاً للقانون الدولي.

ونعتقد أن المشكلة الأساسية لهذه الأزمة التي طال أمدها لا تكمن في عدم وجود خطط للسلام، التي كانت تظهر من وقت إلى آخر، واحدة تلو الأخرى، إنما تكمن جذريا في الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وفي تعنت النظام الإسرائيلي تجاه أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. جميع هذه الخطط كان مآلها الفشل، حيث فشلت كلها بطريقة أو بأخرى في معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة الفلسطينية، بما في ذلك الاحتلال نفسه. علاوة على ذلك، يحاول النظام الإسرائيلي منذ إنشائه غير المبارك، أن يذكر عناصر خارجية كعوامل لفشله في الدفع قدماً. بما يسمى بعمليات السلام. ويبدو أن هذه المحاولات الفاشلة ترمي إلى صرف الانتباه عن الأسباب المبدئية للأزمة، وإلى التهرب من تحمّل المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في فلسطين.

وتمشياً مع هذه السياسة، فإن المسؤولين الإسرائيليين، بدلا من تحمّل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي عن سجلهم الذي لا مثيل له من عدم الامتثال لجميع المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان وتاريخهم الطويل والمظلم من الجرائم والفظائع، بما في ذلك الاحتلال والعدوان العسكري وإرهاب الدولة والجرائم ضد الإنسانية، يلجأون دوماً إلى إطلاق التصريحات النارية والمزاعم الجوفاء ضد البلدان الأخرى. والمعروف الآن على نطاق واسع أن تطوير النظام الإسرائيلي سرّاً وامتلاكه غير القانوني لكمية كبيرة من الرؤوس الحربية النووية، وتهديداته المتواصلة باستعمالها ضد

مطالبة مجلس حقوق الإنسان بالإجراء الفوري، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، لتحقيق دولي كامل ونزيه وذي مصداقية وشفاف ومستقل، في الاعتداء الإسرائيلي على القافلة البحرية الإنسانية.

ولا يمكن السماح لإسرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة وفاضحة للقانون الدولي، مع الإفلات من العقاب. فيجب على المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، المطالبة بأن تفي إسرائيل بالتزاماتها الدولية.

وأنشطة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، تواصلت بلا هوادة، حتى بعد الوقف الاختياري الجزئي والمؤقت المعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويجري حالياً بناء أكثر من ٣٧٠٠ مسكن، بينما هُدم أكثر من ٢٠٠ منزل فلسطيني، تسهياً لمواصلة تلك الأنشطة غير القانونية.

وتُعرب كوبا عن قلقها العميق حيال ذلك الهدم الإسرائيلي المتواصل لمنازل الفلسطينيين وتهجير العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية، فضلاً عن أعمال غير قانونية أخرى من التحريض والاستفزاز والعدوان، يقوم بها مستوطنون متطرفون ضد السكان الفلسطينيين والمواقع المقدسة. وهذا ما يجعل الحالة الآن شديدة الاضطراب والخطورة. وهذا الخراب المادي والاقتصادي والاجتماعي الذي تُسببه تلك الممارسات الاستيطانية غير القانونية والمدمرة، يُعيق بشكل أساسي عملية السلام، وقد يُعرض للخطر نتيجة أي اتفاق بشأن الوضع النهائي للقدس.

وهذه التدابير والسياسات التي تعتمدها إسرائيل تشكل انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وللعديد من قراراتها، بما يشمل القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد بينيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن ارتياح الوفد الكوبي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن، وأن أشيد بكم للطريقة التي تديرون بها مع فريقكم أعمال هذا الجهاز في هذا الشهر.

وأؤكد كذلك تأييد كوبا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال معقدة وتتصف باستمرار انعدام الاستقرار وانعدام الأمن. فالاحتلال غير القانوني القائم في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة يظل العقبة الرئيسية أمام إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة.

ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي إزاء الحالة، التي لا يمكن الدفاع عنها في قطاع غزة. ففرض إسرائيل حواجز الطرق والقيود على حرية عبور وتنقل الأشخاص ووصول السلع، بما فيها الإمدادات الإنسانية والطبية، جعل انتعاش المنطقة وإعادة تعميرها مستحيلًا فعلياً، وأدّى إلى المزيد من تدهور مستوى المعيشة المتردّي أصلاً لدى السكان.

وتؤكد كوبا مجدداً مطالبتها بأن ترفع إسرائيل فوراً وبشكل كامل وغير مشروط حصارها الجائر وغير القانوني عن غزة، بغية السماح بحرية نقل الإمدادات، فضلاً عن وصول العون الإنساني الدائم.

وتُدين كوبا الهجوم الإجرامي الذي شنته قوات إسرائيل الخاصة في الساعات الأولى من ٣١ أيار/مايو، ضد أسطول من القوارب في المياه الدولية، كانت تنقل العون الإنساني إلى الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، مما أدّى إلى قتل وجرح عدد من أفراد ذلك الأسطول. كما تؤيد كوبا

إياهم عرضة لمحاولات جعلهم متطرفين. كما عزّز الشعور بأن الأمم المتحدة غير قادرة على حماية حقوق الفئات الأكثر تهميشاً، وهم أولئك الأكثر حاجة إليها.

لذا، فإنه من الأساسي للأمم المتحدة أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لاستعادة مصداقيتها. ومن الأهمية الفورية الإجراء العاجل لتحقيق بقيادة الأمم المتحدة، عملاً بالبيان الرئاسي. ومع أننا نواصل دعمنا لجهود الأمين العام في هذا الصدد، فإننا غير راضين لأن التحقيق بقيادة الأمم المتحدة لا يزال موجوداً في الظلال بعد ٥٢ يوماً على إقرار البيان الرئاسي. وعلى سبيل المثال، لا تزال ماهية اختصاصات هذا التحقيق غير واضحة.

وفي غضون ذلك، احتُتم تحقيق إسرائيل العسكري. وكما هو متوقَّع، برأت إسرائيل نفسها. وكما هو متوقَّع، وظَّف الإسرائيليون أسلوبهم المعتاد في تغيير الحقائق الميدانية، آمليين أن تكون نتائج ذلك التحقيق غير المشروع في عمل غير قانوني، أساساً لتحقيق مستقبلي تقوده الأمم المتحدة. وكما هو متوقَّع، فقد اتخذوا إجراءً تخفيفياً رمزياً، مثل تخفيف الحصار على غزة، آمليين أن ينسى العالم أعمالهم.

لكن العالم لن ينسى. فمن جانب ماليزيا، كتب رئيس الوزراء إلى رئيس الجمعية العامة طالباً إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وأقرّ البرلمان الماليزي أيضاً تحركاً يشمل الفكرة نفسها. وهذه الفكرة منسجمة مع الموقف الذي اتخذته وزراء خارجية جامعة الدول العربية في اجتماعهم في ٢ تموز/يوليه.

وقد يقول البعض إنه ينبغي لنا أن نكون صبورين وحكماء. ونحن نعتقد أن الصبر ليس مستعصياً على النفاد، وأنه من غير الحكمة مواصلة انتظار قطار يُرَجَّح ألا يأتي.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه يمكن للدورة الاستثنائية الطارئة أن تركز أيضاً على أسباب هذه الحالة،

فعلى مجلس الأمن أن يتصرف بصورة عاجلة رداً على تلك التدابير غير القانونية الخطيرة التي تتخذها إسرائيل، والموجهة نحو إعاقة مبادرات السلام وإفشالها، بغية توطيد احتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية وفرض واقع ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

وأودّ أن أحتّم بياني بالتأكيد على موقف كوبا في دعم سلام عادل ودائم لجميع شعوب الشرق الأوسط، سلام يضع حداً لاحتلال جميع الأراضي العربية من جانب إسرائيل في عام ١٩٦٧، ويضمن ممارسة تقرير المصير للشعب الفلسطيني عبر إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن

لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي

الرئيسة، اسمحوا لي بأن أهنئكم أولاً على ترؤس بلدكم للمجلس. كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لبيان مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وبيان طاجيكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن عدوان إسرائيل على أسطول الحرية الإنساني ونسفها منازل الفلسطينيين في القدس هما مجرد أمثلة أخيرة في قائمة دائمة الاتساع من السلوك العدائي وغير القانوني نحو شعب فلسطين، ونحو من يودون مساعدته. ولا يزال العالم مغتاضاً، ولكنه غير قادر على التصرف.

ففي أرجاء عديدة من العالم، اعتُبر عدم تصرف

الأمم المتحدة - كما تجسّد في البيان الرئاسي الضعيف الذي أقرّه مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9) - بمثابة شحذ لمنظور أنّ هناك مجموعتين من المعايير، واحدة لإسرائيل وأخرى لبقية العالم. وقد عزّز هذا المنظور الشعور باليأس لدى العديد من الناس في جميع أرجاء العالم، تاركاً

إن حل هذه القضايا يتطلب من المجتمع الدولي أن يركز كل طاقاته وجهوده على استعادة السلم الشامل في المنطقة وعلى الحق الثابت للشعب الفلسطيني وعلى كرامته. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، توفر الإرادة السياسية لدى المجلس لإنفاذ قرارات المجلس ذاته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد روساليس دياس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً، أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على قيادتكم لرئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو، على إحاطته الإعلامية أمام المجلس هذا الصباح.

إن نيكاراغوا، بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، تؤيد تأييداً كاملاً ما قاله نائب الممثل الدائم لمصر، بوصفه رئيساً للحركة.

مرة أخرى، تكرر نيكاراغوا إدانتها الشديدة جداً لاحتلال إسرائيل غير الشرعي لجميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية. وتطالب بانسحابها الفوري. وندين سياسات وممارسات إسرائيل المتمثلة في بناء المستوطنات بدلاً من تفكيكها. وندين الحصار الوحشي المفروض على غزة، وسياسة التفتيت في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى.

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، ذهل العالم عندما شهد جريمة قتل متعمدة لتسعة نشطاء مدنيين غير مسلحين على أيدي أفراد القوات العسكرية التابعة لدولة إسرائيل، فقد سعدوا كالإرهابيين على متن السفن المتواجدة في المياه الدولية. ونجم عن ذلك جرح أكثر من ٤٠ شخصاً، وكانت

التي لا تشكل حادثة الأسطول سوى مجرد ظاهرة من ظواهرها، وهي بالتحديد، حصار غزة وفقدان التقدم نحو تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط. فالحصار المفروض من إسرائيل على غزة شكل من أشكال العقاب الجماعي المحظور في القانون الدولي. إنه غير أخلاقي وغير قانوني، وقد أضر ١,٥ مليون غزوي على العيش في ظروف بائسة. ونحن نحث إسرائيل على أن ترفع كلياً ذلك الحصار غير الإنساني، بفتح الحدود بدل مجرد السماح بإدخال سلع استهلاكية.

ويمكن للدورة الاستثنائية الطارئة أن تكون أيضاً وسيلة لضمان مساواة إسرائيل عن تعنتها.

ومن بواعث الانزعاج المتزايد أن تعنت إسرائيل يتجاوز توسيع المستوطنات. وفيما يلي بعض الأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، وهي تُسلط المزيد من الضوء على نية إسرائيل الخبيثة في بسط قبضتها على الأراضي الفلسطينية، التي احتلتها بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٦٧. الإجراء الأول هو تشييد جدار الفصل الذي يتلوى في الأراضي الفلسطينية، وبذلك يضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية. والثاني هو، طرد الأسر الفلسطينية وتدمير المنازل الفلسطينية. والثالث هو، الأمر الإسرائيلي العسكري المتعلق بالتسلل الذي بدأ سريان مفعوله في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، ويعطى قوات الاحتلال الإسرائيلية صلاحية ترحيل ما لا يقل عن ٢٥ ألف من الفلسطينيين وأبناء غزة المقيمين في الضفة الغربية.

إن هذه الأعمال تنتهك بوضوح العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وتزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق نهائي على أساس الحل القائم على وجود الدولتين. ومن هنا لا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، من أن يحمّل إسرائيل المسؤولية عن أعمالها غير الشرعية ويضع حداً لهذا الاحتلال.

يطلب من دولة إسرائيل تقديم التعاون الكامل مع هذه اللجنة واللجنة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان؛ رابعاً، وجوب أن يُمثّل الذين خططوا للجريمة ونفذوها أمام العدالة وأن ينالوا عقابهم.

وما هذه إلا تدابير الحد الأدنى اللازمة لضمان الأمن والعدل الشرعيين. وفي حين أنه بالتأكيد لم تنفذ هذه التدابير على مر العقود الأخيرة، خلال الاحتلال الإسرائيلي المنطوي على العنف، يجب الآن أن تنفذ في أقرب وقت ممكن. وتأمل نيكاراغوا، في أن تحقق هذه التدابير درجة من السلم والسكينة لأسر الضحايا وإعطاء معنى لفكرة العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد غرو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن سويسرا تشعر بالتشجيع للتدابير التي أعلنت عنها إسرائيل، والرامية إلى تخفيف الحصار على قطاع غزة واتخاذ مصر لتدابير مماثلة؛ وهذه التدابير خطوة أولى نحو الفتح الدائم لنقاط العبور بين قطاع غزة والعالم الخارجي من أجل مرور السلع والأشخاص، عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لقد تضرر بشدة النسيج الاجتماعي والاقتصادي في غزة جراء أعمال القتال والحصار، مما ألحق ضرراً كبيراً بالسكان المدنيين. إن الهدف الذي علينا أن نسعى إلى تحقيقه يجب أن يتمثل في تمكين السكان المدنيين في غزة من العيش حياة طبيعية. وإعادة تنشيط القطاع الخاص، أما استئناف التبادلات بين قطاع غزة والضفة الغربية فمسألة على جانب كبير من الأهمية.

لقد أثار بلدي بالفعل إلحاحية هذه المسألة في مناقشة مفتوحة عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٩، (انظر S/PV.6171 (Resumption 1))، وقد عمل في الوقت نفسه، على صياغة نصوص آلية تمكن من الوصول القابل للتنبؤ والطبيعي

جراح البعض منهم خطيرة جداً، بحيث لا يزال من الممكن أن يزداد عدد الوفيات.

إن نيكاراغوا، حكومة وشعباً، تقف في تضامن مع أسر الضحايا وتضم صوتها إلى أصوات الذين يطالبون بالعدالة من دون تأخير. نغتنم هذه الفرصة، للإعراب مرة أخرى عن تضامننا مع شعب وحكومة تركيا. ونهيب بالحكومات الأخرى التي كان مواطنوها أيضاً من ضمن الضحايا أن تطالب بإقامة العدالة.

إن دولة إسرائيل، بسبب إفلاتها المعتاد من العقاب، رفضت إجراء تحقيق دولي، ووصفت جرائم هؤلاء الأفراد بأنها دفاع عن النفس. فهل يمكن أن يعتبر الصعود غير الشرعي على متن سفينة تحمل المساعدة الإنسانية وموجودة في المياه الدولية عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع عن النفس؟ وكأما لم يكن كافياً مهاجمة سفينة محملة بالمساعدات الإنسانية في المياه الدولية، إذ أظهر الجنود الإسرائيليون أفطع أشكال العنف البربري، ولم يكتفوا بتعطيل ضحاياهم، وبدلاً من ذلك، أمطروهم بوابل من الرصاص. وكدليل على ذلك، إن احتاج الأمر إلى دليل، فقد كشفت حكومة تركيا محتوى تقارير الطب الشرعي وصوراً لبعض مواطنيها الذين قتلوا من مسافة قريبة ولآخرين عانوا من جراح جراء إطلاق رصاصات متعددة عليهم، كانت من بينها خمس إصابات في الرأس.

لقد انقضى ٥١ يوماً على ذلك الهجوم. وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً بالشروع في إجراء تحقيق دولي مستقل وأصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2010/9). بيد أن إسرائيل لم تُعاقب بعد.

إن نيكاراغوا، تطلب أولاً من المجلس مطالبة دولة إسرائيل بأن ترفع فوراً الحصار عن غزة؛ ثانياً، ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية برعاية الأمم المتحدة؛ ثالثاً، أن

ميلاد دولة فلسطينية. وأعلنت حماس أيضا قبولها لحدود عام ١٩٦٧. وتقول سويسرا على دعم أعضاء مجلس الأمن لكفالة التعامل مع تلك الإعلانات بطريقة جادة. وينبغي للمجلس أن يظهر التصميم المستمر على التغلب على العقبات التي حالت حتى الآن دون تحوّل هذه الرؤية إلى حقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي بأن أستهل بياني بالإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المتسمة بنفاذ البصيرة والشاملة هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر السيد بول بادجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه.

وأود التأكيد، كذلك، على أن وفد بنغلاديش يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلنا مصر وطاجيكستان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على الترتيب. وفضلا عن ذلك، أود أن أوضح بعض النقاط التي تعتقد بنغلاديش بأهميتها.

لقد كانت الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، على الدوام مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. ولذلك، فإن الحل الدائم والمستدام للصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك القضية الفلسطينية، التي هي لب الأزمة الطويلة الأمد، يجب أن يكون هدفا الاستراتيجي الجماعي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعهد بالالتزام الكامل بذلك الهدف وأن تضع دعمها الكامل، معنويا ودبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا، إلى

والمستدام إلى غزة، مع احترام الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. لذلك، ترحب سويسرا، بالجهود التي قام بها أعضاء هذا المجلس من أجل تحسين الحالة، وتأكيد استعدادها لدعم هذه الجهود.

إن سويسرا، تلاحظ استمرار انتهاكات القانون الدولي، من قِبل جميع أطراف الصراع. والإعلانات الأخيرة عن استئناف أعمال البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية مدعاة للقلق الشديد. لقد أقيمت هذه المستوطنات في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وتحض سويسرا، إسرائيل على العودة إلى تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية وعلى أن يشمل هذا التجميد القدس الشرقية لفترة غير محددة من الوقت.

إن بلدي يهيب بالسلطات الإسرائيلية أيضا إلغاء أوامر الطرد الصادرة بحق برلمانيين من القدس الشرقية، الأمر الذي يخالف قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتود سويسرا أن تندد بالاحتجاز والترهيب التعسفيين للمعارضين السياسيين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. إننا ندعو السلطات إلى احترام سيادة القانون والحريات المدنية وإلى الاستمرار في عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية. وهذا أمر ضروري لإقامة دولة فلسطينية تخدم جميع السكان وللتفاوض على تسوية دائمة للصراع مع إسرائيل. ويجب أن ينتهي ذلك الصراع، فالذي على المحك ليس أمن إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل أيضا مصداقية نظام الأمن الدولي.

إن بارامترات كلينتون، ومحادثات طابا، ومبادرة جنيف هي بعض الجهود الواعدة التي تضع الخطوط العامة للحل الدائم. وقد كررت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التأكيد في مناسبات عديدة على أن هدفهما هو

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد كررا تأكيد واجب الدولة القائمة بالاحتلال في ضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال القرارات التي اتخذها على مر السنين. ويؤمن وفد بلدي بأن التنفيذ الكامل والصادق للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الأزمة الفلسطينية.

وفي الختام، من الأهمية بمكان التصدي للمسألة الرئيسية المتمثلة في إطالة أمد الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية المحتلة من جانب إسرائيل، من أجل تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وقد بقي شعب فلسطين يرزح تحت الاحتلال على مدى ستة عقود. وهذا الاحتلال تنتج عنه تكلفة باهظة لدافعي الضرائب في إسرائيل ولأصدقاء إسرائيل وجيرانها فيما يتعلق بالموارد والأرواح البشرية والسلام والاستقرار. وعليه، فإن الحل يتطلب من إسرائيل الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وأود التأكيد مجددا على دعم بنغلاديش الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، عربا وإسرائيليين، وعلى التزامنا القوي بإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، التي تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع جميع جيرانها.

وأخيرا يعتقد وفد بلدي أن خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والقرارات ذات الصلة تمثل أفضل السبل لتحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كيغيل (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهتكم، سيدتي، على توليكم رئاسة

جانب تحقيقه المبكر. وبنغلاديش على استعداد لأداء دور بناء في هذا الجهد الجماعي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ وجود الدولتين. وتقف بنغلاديش موحدة مع المجتمع الدولي في إعادة تأكيد دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع لنيل حقه في تقرير المصير والحرية من الاحتلال المستمر، وتكرار تأكيد موقفها الثابت ومفاده أن الاحتلال المستمر لفلسطين هو السبب الأساسي للعنف والاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من حقه الأساسي في تقرير مصيره وفي الحياة بحرية على أرضه، وما زال المشردون الفلسطينيون محرومين من العودة إلى منازلهم والعيش بكرامة وأمان. وللأسف، يبدو أن الفشل الجماعي للمجتمع الدولي هو السبب في بقاء الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير المصير والدولة ذات السيادة بدون تحقيق. ومن المؤسف أيضا أن إسرائيل، التي جرب شعبها المعاناة والحرمان في الماضي، بدلا من أن تحجم عن تلك الممارسات البشعة، استمرت في انتهاك القانون الإنساني الدولي بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وفرض الحرمان على الشعب الفلسطيني.

وعلى سبيل المثال، قبل أقل من شهرين، تم اعتراض أسطول الحرية، وهو قافلة من السفن التي تنقل المعونة الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الخاضع للحصار الإسرائيلي في غزة. إننا نشكر إسرائيل لأنها رفعت جزئيا بعض الجزاءات. ولكن الرفع الكامل وغير المشروط لجميع الجزاءات على غزة هو التوقع المشروع للمجتمع العالمي وسيكون خطوة نحو تهيئة بيئة حسن النوايا والثقة فيما بين الشعوب المجاورة لفلسطين وإسرائيل. وهذا أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

الاستيطاني غير القانوني وفقا تماما. ولن يفضي تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، إلا إلى مزيد من التوترات والعداوات في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وهناك ضرورة إلى أن تستمر السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطتها الأمنية وأن تبذل قصارى جهدها لتحسين القانون والنظام وكفالة ألا تستعمل أراضيها في شن هجمات غير قانونية على إسرائيل. ويجب التحقيق في الادعاءات بتدفق الأسلحة غير المشروعة. ويجب على الطرفين أن يقوموا بكل شيء ممكن لضمان سلامة المدنيين وأمنهم.

وتؤكد سري لانكا مجددا دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس. وتؤكد على ضرورة الحفاظ على المؤسسات الوطنية الديمقراطية الحيوية للدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل وحماتها. ولذلك نحث الجماعات الفلسطينية على التعجيل في المصالحة والوحدة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية. فالوحدة في صفوف الشعب الفلسطيني هي قوته.

ويؤيد وفدي الجهود الدولية المبذولة لاستئناف المفاوضات المباشرة في وقت مبكر، ويعتقد أن وحدة الشعب الفلسطيني أساسية بالنسبة لهذا المسعى. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك محنة المعتقلين السوريين. وندعو إلى تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويؤكد وفدي مجددا تأييده للسلام الدائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك تسوية القضية الفلسطينية في وقت مبكر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

مجلس الأمن. ونود، كذلك، أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. ويقدر وفد بلدي الفرصة التي أتاحت لنا مرة أخرى لتناول الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية.

ويؤمن وفدنا بأن تسوية القضية الفلسطينية أمر أساسي لاستعادة السلام في الشرق الأوسط وستكون له آثار في كل مكان آخر. وقد دعم وفد بلدي باستمرار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ودعا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وما زال القلق يساورنا حيال المعاناة وظروف الحياة العسيرة الواسعة النطاق التي ظل يتعرض لها الشعب الفلسطيني بسبب الحصار الاقتصادي، وحيال الحالة الخطيرة الناشئة عن ذلك في الأراضي المحتلة. ومع أننا نلاحظ تخفيف القيود من جانب الحكومة الإسرائيلية، فإننا ندعو إلى إزالة جميع القيود. إن المزيد من خطوات التخفيف سوف يعزز مستوى الثقة لدى جميع المعنيين وسييسر الجهود لتحقيق السلام في المنطقة. لقد عانى الشعب الفلسطيني لفترة طال أمدها وما زال يعيش تحت الاحتلال. إن إنكار حقه الأساسي في أن تكون له دولة معترف بها من الأمم المتحدة، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، قد أثر بشكل خطير على إحراز تقدم بشأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وفي ذلك السياق، يكرر وفد بلدي التأكيد على موقفه الثابت منذ أمد بعيد وهو أنه من أجل أن يكون السلام قابلا للاستمرار والاستدامة في الأراضي الفلسطينية يجب أن تنسحب قوات الاحتلال إلى حدود عام ١٩٦٧ ويجب إنهاء الحصار الاقتصادي. ونؤيد وقف التوسع

وتقوم النخبة السياسية والعسكرية للدولة القائمة بالاحتلال بالترويج لجميع أنواع الأنشطة غير القانونية بغية تغيير الطابع الجغرافي والتركيبة السكانية للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الطابع الحضري والهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية. فهذه الأنشطة التي تم تخطيطها بعناية تشكل انتهاكات سافرة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدين الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وتدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية. وترفض حكومتها أيضا بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يهدف إلى تمزيق وحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية المتواصلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وكما هو معروف جيدا، أعلنت محكمة العدل الدولية في فتوى أن هذا الإجراء غير قانوني.

لقد أحاط مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9) علما بدعوة الأمين العام إلى إجراء "تحقيق عاجل وحيادي وذو مصداقية وشفاف مطابقا للمعايير الدولية" بشأن هذه الحادثة البشعة. وانقضت منذئذ شهر وعشرون يوما. ومما يثير القلق أنه لم يتم بعد إنشاء الفريق الذي سيقوم بهذا التحقيق.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تتوقع أن يكون التحقيق بالفعل حياديا وذا مصداقية وشفافا ومطابقا للمعايير الدولية، خلافا للتحقيق الزائف الذي قامت به دولة إسرائيل لإخفاء الأدلة على جريمتها البشعة.

إن حالة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كارثة إنسانية. فنتيجة للعدوان الإسرائيلي المعروف بعملية الرصاص المصبوب وحصار قطاع غزة، يعتمد ٨٥ في المائة من السكان على المعونة الإنسانية.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويعرب وفدنا عن عميق قلقه إزاء الأزمة الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فالعدوان الوحشي والمنتظم للقوة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، سيجعل التنمية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أمرا مستحيلا وسيعرقل الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

إن الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من قبل قوات الدولة القائمة بالاحتلال من خلال الاستعمال المفرط للقوة، والعقاب الجماعي ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات غير القانونية وتوسيعها انتهاكات سافرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف.

لقد أدان مجلس حقوق الإنسان في عدد من القرارات عملية الرصاص المصبوب والمهجوم الإجرامي الذي شنته القوات العسكرية الإسرائيلية على أسطول الحرية وهو في طريقه إلى غزة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أدان المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ريتشارد فولك، الخطط التوسعية لدولة إسرائيل في مدينة القدس، بما في ذلك الخطة التي قدمها رئيس بلدية تلك المدينة لهدم عشرات المباني التي تقطنها مئات من الأسر الفلسطينية. وأعرب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيربي، عن قلقه إزاء قرار إسرائيل هدم المزيد من منازل الفلسطينيين وتوسيع مستوطنات بزغات زئيف.

النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ بغية حظر تطوير وحيازة واستخدام هذه الأسلحة في المنطقة.

لا بد من أن يعالج هذا المجلس عدم امتثال الحكومة الإسرائيلية لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك من خلال إمكانية اعتماد جزاءات لإقناع النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بالتزامها بالامتناع لمبادئ وقواعد القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى بغية تحقيق سلام متين ودائم في الشرق الأوسط. لقد انتهكت دولة إسرائيل مرارا ميثاق الأمم المتحدة وهي ترفض من خلال تصرفاتها جوهر هذه المنظمة ذاته.

وإذا أراد مجلس الأمن الحفاظ على شرعيته كضامن للسلام والأمن الدوليين، فعليه أن يعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الذبح المنهجي للشعب الفلسطيني على يد دولة إسرائيل.

وفي الختام، أود أن أؤكد تأييد فتزويلا لطلب رئيس وزراء ماليزيا من أجل عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للنظر في المسائل قيد المناقشة في مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن منع تحقيق التعاون في التضامن مع الشعب الفلسطيني بالقوة، كما تفعل إسرائيل، عمل إجرامي لا جدال فيه. وتطالب فتزويلا مرة أخرى بوضع حد فوري وغير مشروط للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وفتح جميع معابر الحدود، بما يسمح بحرية حركة السلع والأفراد ووصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني.

لقد قال الأمين العام للأمم المتحدة إن "الإغلاق الطويل الأمد المفروض على قطاع غزة يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مستدام وخاطئ. إنه يعاقب المدنيين الأبرياء. ويجب على السلطات الإسرائيلية رفعه فوراً". لماذا لم يقيم مجلس الأمن، المنوط به معالجة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، باتخاذ إجراءات ملموسة وذات مصداقية لوضع حد لهذا الحصار الإباضي الذي ترفضه جميع شعوب العالم؟

وتود حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية أن تؤكد مجددا دعمها التام لإقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود دولية معترف بها تكفل حق هذا الشعب البطل في الممارسة التامة لتقرير المصير. وهذا عنصر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية تهدد للسلام والأمن الدوليين، لا سيما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. فسياساتها العسكرية تستمر في تجاهل دعوات المجتمع الدولي المتكررة بأن تلتزم إسرائيل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها لنظام الضمانات الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق، تؤيد فتزويلا القرار الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في نيويورك، وقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة

كان بدء المحادثات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين موضع ترحيب من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية. وناشدنا الطرفين مواصلة بحسن نية. إن هذه المحادثات خطوة مهمة نحو استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود المستمرة للسنتور ميتشل في هذا الصدد.

والهدف الشامل للمفاوضات بين الطرفين هو التوصل - في غضون ٢٤ شهرا، كما حددت المجموعة الرباعية في آذار/مارس - إلى تسوية تؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. ولا بد أن يتم التوصل إلى سلام شامل، فهو مصلحة أساسية للأطراف في المنطقة وللمجتمع الدولي بأسره، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ومبادرة السلام العربية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المناقشة الموضوعية لكل مسائل الوضع النهائي ينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن. ويساعد تنفيذ تدابير بناء الثقة في الميدان خلال الأسابيع القادمة في بلوغ هذا الهدف. ويناشد الاتحاد الأوروبي كل الأطراف الامتناع عن جميع الإجراءات الاستفزازية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق حيال الوضع في القدس الشرقية. وتؤكد الأنشطة الاستيطانية الأخيرة وهدم المنازل والطرود والترحيل على ضرورة حل وضع القدس كعاصمة مستقبلية لدولتين من خلال المفاوضات. ونأسف بصورة خاصة لهدم المنازل الأخير في القدس الشرقية، والذي لا يسهم في إيجاد مناخ من الثقة، وهو أمر ضروري في هذه المرحلة من عملية المفاوضات.

منذ آخر مناقشة مفتوحة أجريتها في نيسان/أبريل بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6298)، حدث تطوران رئيسيان: واقعة قافلة غزة في ٣١ أيار/مايو وبدء المحادثات غير المباشرة في أوائل أيار/مايو. أسفرت عملية الجيش الإسرائيلي في ساعات صباح يوم ٣١ أيار/مايو في المياه الدولية ضد قافلة تبحر باتجاه غزة عن وفاة تسعة أفراد وفتت الانتباه الدولي إلى الوضع غير المحتمل في غزة. ودعا الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيق فوري وكامل ومحيد في هذه الأحداث، ينبغي أن يشمل مشاركة دولية ذات مصداقية. وفضلا عن ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي استعداداه للإسهام في تنفيذ آلية من شأنها أن تسمح بالوصول الكامل المنتظم إلى غزة على أساس قائمة للسلع المحظورة. وناقشت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي هذه المسألة مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية خلال زيارتها إلى المنطقة في عطلة نهاية الأسبوع الماضي وستقدم خيارات إلى مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي يوم الاثنين القادم.

ورحب الاتحاد الأوروبي بإعلان الحكومة الإسرائيلية الأخير، الذي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في مراجعة سياسة إسرائيل بشأن غزة. إن تنفيذ الالتزامات التي قطعت سيكون مهما. والاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في فتح المعابر، لكن لديه توقعات تتصل بالحجوم والصادرات وحركة الأشخاص والأمن. وتنطبق هذه التوقعات، بالطبع، على كل المعابر القائمة.

ويبقى الهدف هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فضلا عن اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، بما يفرضي إلى الفتح الفوري والمستدام وغير المشروط لمعابر غزة أمام تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص. كما ينبغي معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ولا بد من الإفراج عن جلعاد شاليط بدون تأخير وبدون شروط.

أيدت الفلبين دائما إقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة، وانضمت الفلبين طوال سنوات كثيرة إلى المطالبة العالمية بإقامة وطن فلسطيني. وفي هذا الصدد، تستصوب الفلبين حل الدولتين الذي اقترحه شركاؤنا من أجل السلام، وتأمل أن توحد إسرائيل وفلسطين الجهود لتحقيق حل طويل الأجل ودائم للمشكلة.

تراعي الفلبين الشواغل الأمنية المشروعة لدولة إسرائيل وحق شعبها في العيش متحررا من الخوف وآمنا من الأذى. والحق، تشاطر الفلبين إسرائيل قلقها العميق حيال أمنها ووجودها كدولة. لكن كما شهدنا مرارا، فإن القوة لا تولد إلا القوة.

وتنضم الفلبين إلى حركة عدم الانحياز والشركاء الآخرين في الدعوة إلى الرفع الكامل والفسوري للحصار المفروض على غزة لتمكين الدخول الحر، قدر الإمكان، للغذاء والإمدادات الطبية والضروريات اليومية الأخرى. وتعتقد الفلبين أن استمرار وجود هذا الحصار لن ينجح إلا في عزل ومعاقبة الفلسطينيين الأبرياء. وعلاوة على ذلك، لا بد أيضا من السماح لأهل غزة بالتنقل بحرية والتوجه إلى مقار عملهم خارج غزة بدون عوائق أو مضايقات.

لا يمكننا التغاضي عن معاناة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في غزة، وبخاصة النساء والأطفال، الذين هم أكثر من يعاني في هذا الصراع. وعليه فإن مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف ألم الشعب الفلسطيني ومعاناته، التي لا يمكن التملص منها، تقع على عاتق الأمم المتحدة.

وتحث إسرائيل وفلسطين على استئناف المحادثات غير المباشرة والمفاوضات بينهما. إنها عملية معقدة ومتقطعة، ولكنها مسار العمل الجدي الوحيد. وتؤمن الفلبين بأنه لا يمكن لغير الحل الدبلوماسي - أي استئناف حوار صادق وهادف بين الطرفين المتنازعين - أن يخلص إلى حل عادل

ويشيد الاتحاد الأوروبي بكل المبادرات التي تسهم في تحسين رفاه الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة، دورة الألعاب الصيفية الأخيرة التي نظمتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في غزة. وزارت الممثلة السامية أشتون المعسكر الصيفي في زيارتها الأخيرة إلى غزة. ولهذه المبادرة أن تعول على الدعم السياسي والمالي المستمر للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إنها تحقق توازنا تمس الحاجة إليه على خلفية العنف والفقر وتوفر لأطفال غزة فرصا ترفيهية وتعليمية. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة الهجمات الأخيرة على المعسكرات الصيفية التابعة لأونروا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن ينخرط طرفا هذا الصراع في مناقشة موضوعية لقضايا الوضع النهائي حتى يتسنى لنا، قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة، الإحاطة علما بتحقيق تقدم تمس الحاجة إليه صوب السلام والاستقرار لشعوب الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد كاباتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على هذه الفرصة لمخاطبة هذا المجلس بشأن مسألة ذات أهمية بالغة لنا جميعا - السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز، لكنها تود في الوقت نفسه أن تشدد على نقاط معينة.

يبقى موقف الفلبين في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وتحديد القضية الفلسطينية، واضحا ومتسقا.

الاستقرار في أماكن تتجاوز بكثير المنطقة. ويولي بلدي أهمية كبرى للمحادثات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويشق بأنهما ستمهد الطريق أمام استئناف المفاوضات الثنائية التي ستؤدي إلى ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء. ونرحب أيضاً بالخطوات الجارية اتخاذها في استعراض سياسة إسرائيل بغزة ونتطلع إلى التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يؤدي إلى الفتح غير المشروط لمعابر غزة أمام المساعدات الإنسانية، والتجارة والأشخاص.

وفي الوقت ذاته، تبقى أيسلندا قلقة بالغ القلق إزاء تواصل هدم المنازل، وطرد الأشخاص، وعمليات الاستيطان وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخشى أن يؤدي هذا إلى فشل الحل القائم على وجود دولتين. وفي الأسبوع الماضي بالتحديد، وافقت بلدية القدس على بناء ٣٢ منزلاً إسرائيليًا في مستوطنة في القدس الشرقية. ومن الواضح أن هذه السياسة لن تعزز الثقة في مسار السلام ويجب وضع حد لها.

وكذلك، يجب إيقاف سياسة هدم المنازل على الفور. ومرة أخرى في الأسبوع الماضي، هدمت بلدية القدس عدداً من المباني الفلسطينية في جميع أنحاء القدس الشرقية، مشردة بالقوة على الأقل ٢٥ شخصاً بمن فيهم ١٢ طفلاً. عمليات الهدم هذه وأخرى إضافية في غور الأردن هذا الأسبوع زادت عدد عمليات الهدم المسجلة هذا العام ليلغ مجموعها ١٩٨ مبنى، أدت إلى التشريد القسري لما يقارب ٣٠٠ فلسطيني، نصفهم أطفال، في حين تضرر ٦٠٠ آخرون بشكل أو بآخر.

وفيما تسلم أيسلندا بمصالح إسرائيل الأمنية المشروعة، فهي تؤمن بشدة بأن الحصار على غزة انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. يبقى

وشامل ودائم لهذه المشكلة. ولا ينبغي السماح باستمرار بيئة يسودها الصراع ومناخ يخيم عليه الخوف. بدلا من ذلك، يجب على كلا الطرفين أن يعززا مناخا تسوده الثقة المتبادلة واحترام كل واحد منهما الآخر، بوصفهما دولتين متجاورتين في المستقبل.

وتؤيد الفلبين بقوة الدور الذي تضطلع به مجموعة مدريد الرباعية - الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي والأمم المتحدة - والمجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز وحتى المنظمات غير الحكومية وجماعات الدعوة في ضمان ألا يتبدد زخم المفاوضات من أجل السلام.

ومن منظور أوسع بكثير، يجب تشجيع جميع دول الشرق الأوسط على التحلي بالجرأة اللازمة لاستكشاف سبل جديدة تُفضي إلى السلام الدائم في منطقتهم. وقد فتح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، عبر متابعة القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، الباب أمام خيارات أخرى من شأنها الإسهام في إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، تُثني الفلبين على مجلس الأمن لمشاركته الكاملة التامة والمستمرة في هذه المسألة. وأود أن أؤكد للمجلس ولجميع شركائنا في الأمم المتحدة أن الفلبين على استعداد للاضطلاع بدورها للإسهام في بناء سلام دائم في المنطقة وللمساعدة إسرائيل وفلسطين على إيجاد سبيل لتعايش سلمي ودي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

إلى ممثل أيسلندا.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يظل

الوضع في الشرق الأوسط مدعاة لبالغ القلق ويواصل تهديد

الصادر من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2010/9) والقرار ١٤/١ الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في ٢ حزيران/يونيه، إسرائيل على رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، وفتح جميع المعابر الإسرائيلية لإتاحة حرية تنقل الأشخاص والسلع من وإلى قطاع غزة، وعلى الامتثال لقواعد القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويساور إكوادور بالغ القلق إزاء انتهاك إسرائيل المتكرر لهذه الأحكام، الذي يعرقل ببساطة أي تقارب بين الطرفين يكون القصد منه تحقيق حل تفاوضي. وتؤكد إكوادور من جديد عزمها على تأييد جميع الجهود اللازمة لمنع إسرائيل من مواصلة اتخاذ تدابير غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

من واجب الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى حل منصف ومقبول لمسألة الشرق الأوسط. وفي هذا المقام، تقع على مجلس الأمن مسؤولية لا مجال للتخلص منها عن اتخاذ إجراءات. الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في انتظار هذه الإجراءات، وحث الطرفين على تمهيد الطريق لتحقيق نتائج إيجابية. ونحث الطرفين على تمهيد الطريق صوب حل عادل، ودائم وشامل للصراع استناداً إلى الحوار الجاري واستيفاء التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وذلك سيؤدي من دون أدنى شك إلى الاستقرار والسلام في المنطقة حيث يجب أن يتعايش الطرفان ضمن حدود متفق عليها.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

الوضع الإنساني في غزة مأسوياً جراء الحصار. ونحن نؤيد الذين دعوا حكومة إسرائيل إلى رفع الحصار بشكل فوري وتام ليستعيد شعب غزة كرامته وينعش اقتصاده.

وتدين أيسلندا إدانة شديدة العملية التي خلفت ضحايا في ٣١ من شهر أيار/مايو خلال الهجوم الإسرائيلي على أسطول أثناء إبحاره إلى غزة وتؤيد النداءات الداعية إلى فتح تحقيق فوري وتام ونزيه حول الحادثة، بمشاركة دولية.

وفي الختام، لا تزال أيسلندا تؤيد تأييداً راسخاً تسوية سلمية للصراع والحل القائم على وجود دولتين. ويتطلب هذا إرادة سياسية حقيقية من كلا الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع مسائل الوضع النهائي وتشمل الحدود واللاجئين والقدس. وقد أفاد بعض مؤيدي الحل القائم على وجود دولتين بأن تأزم الوضع حالياً قد بات قاب قوسين أو أدنى. المسألة ملحة بشكل واضح، ولكن لا يزال غامضاً هو ما إذا كان الطرفان على استعداد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لاتخاذ التدابير اللازمة. ولنأمل أننا سنوحد قوانا وتجاوز الحواجز المتبقية قبل فوات الأوان.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مورينجون (إكوادور) (تكلت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لتناول المسألة البالغة الأهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأشكر كذلك وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. وتؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تجدد حكومة إكوادور مرة أخرى تأكيد موقفها إزاء الصراع في الشرق الأوسط وهو: يجب الامتثال التام لمعايير ومبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات. ويحث بيان الفاتح من حزيران/يونيه